

## حوكمة الشركات المملوكة للدولة

اصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ٢٠٠٥ المبادئ الارشادية المنظمة لحوكمة الشركات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة، ونصت على ٦ مبادئ:

١. تأكيد وجود إطار تنظيمي وقانوني فعال للشركات المملوكة للدولة،

٢. تصرف الدولة كمالك،

٣. معاملة متساوية لحملة الأسهم (الملاك)،

٤. العلاقات مع الأطراف ذات المصالح،

٥. الشفافية والإفصاح،

٦. مسؤوليات مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة. وتعتبر هذه المبادئ مجموعة من التوصيات للحكومات بشأن كيفية ضمان عمل الشركات المملوكة للدولة بكفاءة وشفافية وبطريقة مسؤولة.



الأستاذة/ نرمين شحاتة

مدرس بقسم المحاسبة  
الجامعة الأمريكية بالقاهرة

وإخضاع هذه الأهداف للمراجعة المستمرة. ونص هذا الفصل على النقاط التالية:

(أ) يجب ان يكون الهدف الرئيسي لملكية الدولة للشركات هو تعظيم القيمة للمجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد؛

(ب) يجب على الحكومة وضع سياسة للملكية تحدد المبررات العامة لملكية الدولة، ودور الدولة في حوكمة الشركات المملوكة لها، وكيفية تنفيذ هذه السياسة، وأدوار ومسؤوليات الجهات الحكومية المختلفة المعنية بتنفيذ هذه السياسة؛

(ج) يجب أن تخضع سياسة الملكية لإجراءات مناسبة

من المساءلة السياسية وأن يتم الإفصاح عنها للمجتمع و يجب على الحكومة أن تراجع هذه

لقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتحديث هذه المبادئ في ٢٠١٥ لتعكس عشر سنوات من الخبرة في تنفيذها ومعالجة القضايا الجديدة التي نشأت فيما يتعلق بالشركات المملوكة للدولة في السياق المحلي والدولي. وقد طرأ الكثير من التغييرات على المبادئ المحدثة والتي كان أساسها ثلاث نقاط.

أولاً: وجود قسم جديد عن «التعريفات والتطبيق» يتناول تعريف الشركات المملوكة للدولة، الفرق بين الملكية والسيطرة، التوجه التجاري من خلال تعريف الأنشطة الاقتصادية وأهداف السياسة العامة، تعريف الجهات الحاكمة للشركات المملوكة للدولة، كيان الملكية، وأخيراً مدى تطبيق هذه المبادئ.

ثانياً: إضافة فصل جديد عن تعريف الشركات المملوكة للدولة وتوضيح الاسباب الأساسية لملكية الدولة.

## باب الحوكمة

للمراجعة المستمرة، كما يجب الإفصاح عن الاهداف المتعلقة بالسياسة العامة المطلوب تحقيقها من قبل كل شركة أو مجموعة من الشركات المملوكة للدولة.

جديد فصل كامل بعنوان الشركات المملوكة للدولة في الأسواق. وينص هذا الفصل على الإطار القانوني والتنظيمي للشركات المملوكة للدولة الذي يجب ان يضمن تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة في السوق عند قيامها بأنشطة اقتصادية وذلك تماشياً مع أسس ملكية الدولة، وذلك عن طريق الآتي:

ان يكون هناك فصل واضح بين وظيفة الدولة كمالك ووظائف الدولة الأخرى التي قد تؤثر على ظروف الشركات المملوكة للدولة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتنظيم السوق؛

ب. أن تتوافر للأطراف ذات المصالح والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك الدائنين والمنافسين، سبل التعويض الفعال من خلال إجراءات قانونية أو تحكيم غير متحيز في حال يرون أن حقوقهم قد أضررت؛

ج. الحفاظ على مستويات عالية من الشفافية والإفصاح بشأن هياكل التكلفة والإيرادات للشركات المملوكة للدولة وذلك عند قيامها بالجمع بين الأنشطة الاقتصادية وأهداف السياسة العامة؛

د. أن تقوم الدولة بتمويل التكاليف المتعلقة بأهداف السياسة العامة بالدولة والإفصاح عنها؛

هـ. أن تخضع الأنشطة الاقتصادية للشركات المملوكة للدولة الى شروط تتفق مع السوق فيما يتعلق بالحصول على التمويل؛

و. على الشركات المملوكة للدولة عند قيامها بعمل تعاقدات سواء كان ذلك في العطاءات أو المناقصات، أن تتبع إجراءات تنافسية وغير تمييزية وفقاً لمعايير الشفافية.

من التغييرات الجوهرية الأخرى: ان يكون هناك مزيد من الاهتمام بالسلوك المسئول لعمل الشركات المملوكة للدولة، توسيع نطاق مجلس الإدارة لمهام إدارة المخاطر لتتجاوز المخاطر التشغيلية والمالية لتشمل أيضاً الصلة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة والقضايا المتعلقة بالضرائب، الدعوة إلى ضمان احترام التعاقدية عند شراكة القطاعين العام والخاص، ووجود معايير أكثر تفصيلاً للإفصاح.

و. على ذلك، تتضمن المبادئ المحدثة الصادرة في ٢٠١٥ على ٧ مبادئ على النحو التالي:

الاسباب الاساسية لملكية الدولة،

تصرف الدولة بوصفها مالكا،

لمعاملة المتساوية لحملة الأسهم والمستثمرين الآخرين،

لعلاقات مع الأطراف ذات المصالح والعمل المسئول،

لإفصاح والشفافية،